التمويل الحكومي للبحث العلمي وعلاقته بتحقيق التنمية من وجهة نظر الأساتذة (دراسة ميدانية في جامعة حسيبة بن بوعلي-ولاية الشلف-)

Government funding for scientific research and its relation to development from theperspective of teachers (Field study at the University of hassiba ben bouali -Chlef Province-)

سيدي عابد عبد القادر
SIDI ABED ABDELKADER
جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف (الجزائر)، a.sidiabed@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2020/08/08 تاريخ القبول: 2020/09/09 تاريخ النشر: 2020/09/30

ملخص:

إن هذا البحث يتناول التمويل الحكومي للبحث العلمي و علاقته بتحقيق التنمية في ضوء متغير الدرجة العلمية للأساتذة الجامعيين. لهذا الغرض تمّ تطبيق مقياس تمويل البحث العلمي و تحقيق التنمية على عينة بلغت (82) أستاذ من أساتذة كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية بجامعة الشلف . و قد خلُصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- توجد علاقة طردية بين تمويل البحث العلمي و تحقيق التنمية من وجهة نظر الأساتذة
- هناك فروق بين الأساتذة الجامعيين في تمويل البحث العلمي لتحقيق التنمية لصالح مستوى أستاذ محاضر "أ".

كلمات مفتاحية: البحث العلمي ، التمويل، التنمية.

Abstract:

the research studies the situation of the Government funding for scientific research and its relation to development it according to variable of Certificate of the teachers of university. To This effect they applied a questionnaire on a sample of (82) teachers of the Faculty of human and social sciences in the University of chlef. And study concluded that:

-there is a directrelation between the financing of scientific research and development .-there is difference between the views of university teachers in the financing of scientific research and development in favor of the level of lecturer "A"

Keywords: *development ; finance ; scientific research.*

المؤلف المرسل: سيدي عابد عبد القادر، **الإيميل**: a.sidiabed@univ-chlef.dz

1. مقدمة:

إن تاريخ المعرفة مرتبط بالعلاقة بين الإنسان و الطبيعة منذ ظهور الحياة فوق الأرض، وبذلك يكون هذا الإنسان قد بذل مجهودا كبيرا ميزه عن الحيوان لتسخير الطبيعة لخدمته مستخدما وسائل مختلفة أهمها المعرفة و العلم.

وتظهر البحوث بوضوح كيف أن الحضارات مضت تاركة رصيدا معرفيا وعلميا هاما في مختلف المجالات، كما شيدت الحضارات أيضا على أساس العلم والمعرفة آثارا لا زالت تحتفظ بأسرار شائكة يعود تاريخها إلى آلاف السنين، لذا يمكن اعتبار المعرفة كمجموعة من التصورات المبنية والتراكم الفكري التي تترجم إلى نشاطات إنسانية متنوعة.

وينبغي أن نشير إلى أن المراحل المختلفة والتراكم الفكري التي مر بها التفكير أو البحث العلمي ليست مراحل منفصلة تماما عن بعضها البعض، وإنما تتضمن أساليب مازالت تستخدم حتى في عصرنا الحاضر عند بعض المجتمعات. أما المعرفة العلمية المتوافرة لدى الانسان المعاصر فهي حصيلة جهود متواصلة تحققت عبر العصور المختلفة، وساهمت في بنائها كل الشعوب و الحضارات (عليان، 2001، ص15).

يمكن لمنجزات الانسان التي ساهمت في بنائها كل الشعوب والحضارات وفي مختلف المجالات أن تعطي فكرة عن التقدم العلمي الذي وصل إليه، ولكن تحديد مفهوم التقدم العلمي بكلمات موجزة ليس أمراً يسيراً إذ يمكن النظر إلى مفهومه من خلال طبيعة العمل والبحث الذي يقوم به العالم في مختبره وأدوات تجاربه المعقدة أو من صفات هذا العالم الفكرية وقدراته الإبداعية أو من خلال التطبيقات التقنية ومظاهر التقدم الصناعي التي تتخذ من مبادئ البحث العلمي ونظرياته مرجعا.

ويمثل البحث العلمي أهمية كبيرة في تحقيق التقدم والتفوق لكافة المستويات وذلك من خلال الأسس والمناهج و الوسائل و الأدوات الخاصة به والتي تساعد على حل المشاكل التي تعترض أي ميدان من ميادين الحياة (إبراهيم، 2000، ص11).

إن كثيرا من الدول المتقدمة والنامية أصبحت تنظر إلى البحث العلمي على أنه جملة المناهج والاختراعات التأمينية التي تؤمن للبلاد أداء قوتها الاقتصادية، وتساعد في التخطيط للتنمية

الاجتماعية. ولهذا رصدت كثير من الدول الميزانيات لأغراض البحث العلمي وأنشأت العديد من المؤسسات المتخصصة لخدمة البحث العلمي و تطويره، وارتبطت هذه المؤسسات بالدولة على مختلف المستويات.

وفي بعض الحالات ترتبط البحوث بمؤسسات علمية مستقلة لا علاقة لها بجهاز الحكم (الشريف، 1996، ص12). وعندما نرجع إلى مصادر تمويل البحث العلمي والتطوير نجد أنه في الدول العربية يعتمد اعتماداً كلياً على ما تخصصه الدولة لهذا الغرض والذي لا يصرف على وجهه الصحيح في كثير من الأحيان، أما في الدول المتقدمة فإننا نجد أن البحث والتطوير له مصادر تمويل عديدة لتلبية متطلبات التنمية، وخلق فرص لرفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي.

2. مشكلة الدراسة و تساؤلاتها:

يشهد عالم اليوم حركية وتطورات هائلة في شتى المجالات، بفضل التدفق العلمي والمعلوماتي السريع، حيث أصبح العلم أداة حاسمة لدى الدول لتحقيق رقيها وازدهارها، وضمن هذا السياق فإن المؤسسة الجامعية ومن خلال تمويل البحث العلمي، باتت تلعب أدوارا مهمة في العملية التنموية، وعليه فإن الدراسة الحالية تسعى إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- هل هناك علاقة بين تمويل البحث العلمي و تحقيق التنمية؟

- هل هناك فروق بين الأساتذة الجامعيين في تمويل البحث العلمي لتحقيق التنمية تبعا لمستواهم العلمي؟

1.2. أهمية الدراسة:

- التعرف على مصادر تمويل البحث العلمي في الجامعات.

- الكشف عن دور تمويل البحث العلمي في التنمية.

- التعرف على واقع الناتج العلمي ونوعيته في إطار عملية التمويل.

- توعية المعنيين بالأمر بأهمية تمويل البحوث في تحقيق التنمية و الاستقرار.

2.2. أهداف الدراسة:

- الكشف عن طبيعة العلاقة بين تمويل البحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة.

- معرفة الفروق بين وجهة نظر الأساتذة في علاقة تمويل البحث العلمي في تحقيق التنمية.

3.2. مفاهيم الدراسة:

1.3.2. البحث العلمي: هو مجموع الجهود المنظمة التي تقوم بدراسة الظواهر دراسة علمية من أجل تفسيرها و التحكم فيها و توجيهها بما يخدم و يساهم في تنمية المجتمع.

2.3.2. التمويل: هي المبالغ المالية التي تخصصها الدولة في الإنفاق على البحث العلمي.

3.3.2. التنمية المستدامة: هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر مع مراعاة تلبية احتياجات الأجيال القادمة.

3. الدراسات السابقة:

1.3. دراسة بن زكورة (2016):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة، حيث توصلت إلى أن البحث العلمي له دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة. عدم وجود البيئة المشجعة للبحث العلمي. غياب إستراتيجية تسويق نتائج البحوث العلمية. ضعف الروابط بين مؤسسات البحث العلمي والقطاعات الإنتاجية. (بن زكورة، 2016)

2.3. دراسة فائز (2009):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين التعليم والبحث العلمي وأثر ذلك على التنمية في سورية، حيث توصلت إلى أن الأبحاث العلمية في سورية ضئيل (0.8%) بينما تصل النسبة في الدول المتقدمة إلى (2-3%) من الدخل الوطني. القطاع الحكومي هو الذي يضطلع بمسؤولية الأبحاث العلمية لوحده (80%) بينما في الدول المتقدمة تساهم الدولة بـ (35%) بينما القطاع الخاص وغيره بـ(65%) . التدريس يشغل الجزء الأكبر من وقت الباحث في الجامعة على حساب المهام الأكاديمية الأخرى ومن بينها البحث العلمي. وجود فجوة بين بعض البحوث والمشكلات المعاصرة. إن النمط السائد لدى الباحثين في الجامعة هو القيام بالبحوث العلمية بمفردهم دون اللجوء إلى مديرية البحث العلمي. (فائز، 2009)

3.3. الفيل (2000):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على علاقة البحث والتطوير و الابتكار العلمي في الوطن العربي في مواجهة التحدي التكنولوجي والهجرة المعاكسة، حيث تناولت هذه الدراسة البحث العلمي وأهميته في التقدم، كما ناقشت أنواع الأبحاث وميزانية البحث العلمي التي تتوقف عليها مسيرة البحث وتعطي المؤشر على الاهتمام أو عدمه بالبحث العلمي والتطوير .

4.3. أبو راس (2016):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور تمويل البحث والتطوير في النمو الاقتصادي في فلسطين. وأوضحت نتائج الدراسة عن عدم وجود علاقة بين البحث العلمي والتطوير أو التمويل لأنشطة البحث العلمي. (أبو راس، 2016)

4. إجراءات الدراسة:

1.4. منهج الدراسة: لقد تم إتباع المنهج الوصفي الاستدلالي لتحليل معطيات الدراسة إحصائيا، باعتبار أنه المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة.

2.4. عينة الدراسة: لقد قام الباحث باختيار أفراد عينته بما يخدم أهداف دراسته وبناءا على معرفته دون أن يكون هناك قيود أو شروط غير التي يراها هو مناسبة من حيث الكفاءة أو المؤهل العلمي أو الاختصاص أو غيرها، ولذلك تم اختيار العينة بطريقة قصدية (غرضية).

حيث تكونت عينة الدراسة الراهنة من (82) أستاذ جامعي من جامعة الشلف، و هي موزعة تبعا لمتغيرات الدراسة كما هو مبين في الجدول (1) :

جدول رقم (01): يوضح خصائص العينة الأساسية

المتغيرات	المستويات	العدد	النسبة المئوية
الدرجة العلمية	أستاذ محاضر"أ"	29	35.4
	أستاذ محاضر"ب"	36	43.9
	أستاذ مساعد	17	35.4
المجموع		**82**	**100**

3.4. أداة الدراسة:

قام الباحث ببناء استمارتين منها استمارة تمويل البحث العلمي واحتوت على (30) فقرة، واستمارة التنمية المستدامة واحتوت على (18) فقرة. ولقد تم تجريبها على عينة استطلاعية قوامها (30) أستاذ جامعي من جامعة الشلف.

لم يتوصل الباحث لتوفير مقياس خاص بتمويل البحث العلمي من خلال الدراسات التي توفرت لديه، فقام بتطوير مقياس خاص بهذه الدراسة وذلك تبعا للخطوات الإجرائية الآتية:

- تمّ صياغة بعض العبارات بطريقة ذاتية، انطلاقا من أفكار نظرية ومقابلات ميدانية لعينة الدراسة، حيث راح الباحث عند صياغة الفقرات أن تكون:
- شاملة للأهداف المراد قياسها.
- واضحة و بعيدة عن الغموض واللبس.
- سليمة لغويا وسهلة وملائمة.
- وقد بلغ عدد البنود في الصورة المبدئية للمقياس (48) بندا، يجيب عليها المفحوص من خلال بديلين هما: نعم (درجة واحدة)، لا (صفر درجة).

4.4. صدق وثبات مقياس أدوات الدراسة:

1.4.4. صدق الاتساق الداخلي لاستمارة تمويل البحث العلمي و التنمية المستدامة:

لقد تم اعتماد (معامل بيرسون) لتوضيح هذا الاتساق، كما تم استخدام طريقتي ألفا كرومباخ والتجزئة النصفية للتأكد من الثبات، حيث أسفرت النتائج على:

جدول رقم (02): يوضح صدق الاتساق الداخلي وثبات الاستبيان

المتغيرات	صدق المحكمين	صدق الاتساق الداخلي	طرق حساب الثبات	
تمويل البحث العلمي	تم اعتماد متوسط اتفاق المحكمين	تراوح ما بين (0.61 إلى 0.40) عند مستوى الدلالة (0.01 و0.05) تم حذف 08 فقرات غير دالة	ألفا كرومباخ	0.71
			التجزئة النصفية	0.83
تحقيق التنمية	تم اعتماد متوسط اتفاق المحكمين	تراوح ما بين (0.76 إلى 0.41) عند مستوى الدلالة (0.01	ألفا كرومباخ	0.73

المستدامة		و0.05) تم حذف 10 فقرات غير دالة	التجزئة النصفية	0.74
النتيجة النهائية: وعليه احتوت الاستمارة في شكلها النهائي على مجموع (30) فقرة تقيسها.				

2.4.4. صدق المقارنة الطرفية (الصدق التمييزي):

جدول رقم (03): يوضح قيمة اختبار(ت) لدراسة الفروق بين الثلث الأعلى والأدنى

المتغير	الثلث الأعلى ن=8		الثلث الأدنى ن=8		قيمة (ت)	م. الدلالة
	م	ع	م	ع		
تمويل البحث العلمي و التنمية المستدامة	12.25	2.12	3.63	1.06	10.28	دال عند000.

نلاحظ من خلال الجدول بأن هناك فرق بين الثلث الأعلى والثلث الأدنى بدلالة قيمة (ت) وقدرها (10.28)عند مستوى الدلالة (000.)، وعليه فإن طرفي الاستبانه تميز بين أداء المجموعتين، وبالتالي يمكن التأكد إلى حد معقول من صدق الأداة في قياس ما وضعت لقياسه. وبعد حساب كل من الصدق والثبات، يتضح من خلال معاملات الصدق والثبات بأنها جاءت بدرجة معقولة ومقبولة إحصائيا، وعليه يمكن الاطمئنان على صحة استخدام الاستبانه في الدراسة الحالية.

5.4. الأساليب الإحصائية في معالجة البيانات:

لقد تم استخدام كلا من الإحصاء الوصفي والاستدلالي على حد سواء، فبالنسبة للإحصاء الوصفي استعملنا المتوسطات والانحراف المعياري. أما بالنسبة للإحصاء الاستدلالي ولتأكد من صحة الفرضيات استخدمنا معامل ارتباط بيرسون، و كذا اختبار (T.test) لدراسة الفروق وتحليل التباين الأحادي (one way anova) لدراسة الفروق بين مستويات الأساتذة العلمية . وذلك باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار (22; spss).

5. عرض وتحليل نتائج الدراسة:

1.5. عرض نتائج السؤال الأول: والذي ينص: هل هناك علاقة بين تمويل البحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة؟ ولاختبار هذه الفرضية استخدمنا المتوسطات والانحراف المعياري، إضافة إلى معامل الارتباط بيرسون، حيث أسفرت النتائج كما هو موضح في الجدول أسفله على ما يلي:

جدول رقم (04): يوضح العلاقة بين تمويل البحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة

المتغير	عدد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	مستوى الدلالة 0.01	الدلالة
البحث العلمي	82	2.17	2.00	**0.49	0.00	دال
التنمية المستدامة		5.87	2.28			

يتضح من خلال الجدول أن هناك ارتباط دال إحصائيا عند مستوى الدلالة(0.01)، ومعامل ارتباط قدره (0.45)، بين تمويل البحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يمكننا اعتبار أن حجم الإنفاق على البحث العلمي هو أحد المؤشرات الهامة لقياس تقدم الشعوب، فضلا عن أن حجم الإنفاق إنما يعكس مدى اهتمام وتقدير أي مجتمع من المجتمعات لتدعيم مسيرة العلم والتقدم التكنولوجي من جانب، والارتقاء بمجالات التنمية وتحقيق الرفاهية للشعوب من جانب آخر.

إن البحث العلمي هو المدخل الحقيقي والصحيح لتنمية المجتمع إذ لا يستقيم أن تتحدث عن التنمية بعيدا عن التأسيس لدور البحث العلمي كقاعدة مهمة تنطلق منها كل مشاريع التنمية وبكافة قطاعاتها المختلفة لتعطي نتاجا طبيعيا وضروريا ألا وهو تحقيق الرفاه الاجتماعي. وعليه يكون دور العلم على جميع مستوياته هو العامل الفاعل لتحقيق هذا الغرض.

إن الاهتمام بمؤسسات التعليم العالي لابد منه، كي نفعل دور البحوث، وعلى الدولة أن تتكفل بكل متطلبات البحوث والإنفاق والتجهيز الكامل لتحقيق تنمية مستدامة. والتنمية المستدامة هنا لها دلالة ومعنى حقيقي أنها تكون تنمية إستراتيجية تنعكس على حياة الإنسان من تطور.

والحقيقة أن البحث العلمي يحتاج إلى إنفاق وقناعة ووعي لبناء العنصر البشري والذي يعتبر الداعم الأساسي لبناء نهضة شاملة على مستوى المجتمع والذي يحتاج لبناء القدرات والتطوير الذاتي للفرد محل التأهيل في جميع المجالات وتنمية مهاراته حتى يمكنه ملاحقة التقدم المذهل

والسريع في التقنيات والابتكارات الحديثة، هذا إلى جانب ما تقدمه الطاقات العلمية الخلاقة لأعضاء هيئة التدريس من القيام بالبحوث التطبيقية للمساهمة في حل المشكلات التي تعترض الطاقات الإنتاجية المختلفة مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية والإسهام في تحقيق الرفاهية للمجتمع (النويهي، 2014).

ومن هنا يمكن القول أن تراجع الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي يعد تعبيرا عن الأولوية المتأخرة له في سلم تفضيلات الدول العربية علاوة على عدم جدية كثير من البرامج البحثية فيه. و هذا ما ترتب عليه أن ظهرت على المستوى العربي حتى الآن الافتقار إلى الأصالة مع زيادة الإخلال بأصول البحث. ضعف التكوين العلمي والثقافي للباحثين الجدد وعدم تفرغهم للبحث وانشغالهم بأمور الحياة الأخرى (شحادة، 2012). والدعم المادي أمر في غاية الأهمية من جانب الدولة، إذ إنه ناكد ولا تضعف بميزانياتها جانبا مقدرا للإنفاق على البحوث العملية والدعم المباشر وتوفير بيئة مناسبة للباحث لكي يكون نتاجه العلمي على مستوى التأهيل.

غير أن الحديث عن البحث العلمي لدى الباحث ينفي بلادنا عادة ما يغلب عليه طابع التشاؤم مستند ينفي تناولهم لذلك، بجملة من الأسباب التي لا يسع الدخول في تفاصيلها ومن ذل كالموازنة المالية المخصصة له واعتماد التمويل على مصدر واحد والذي تمثله الدولة مقارنة بانعدام إسهامات القطاع الخاص (خضر، 1992، ص117)،مقارنة بالموازنات الكبيرة التي ترصد للبحث العلمي في استراتيجيات الدول المتقدمة علميا واقتصاديا، إضافة إلى القدر الذي يساهم به البحث العلمي في صناعة البدائل التنموية في مواجهة التحديات كانخفاض أسعار النفط وغيره.

وبالتالي فإن التكامل بين البحث العلمي واستدامة التنمية، يؤكد الحاجة إلى الانتقال لمرحلة التطبيقات العملية والممارسات الواعية والمبادرات الجادة، عبر تعميق دور مراكز البحوث والجامعات، بما يسهم في بناء منظومة بحثية قائمة على التنوع والجودة.

و تتفق هذه الدراسة مع دراسةبن زكورة (2016) و التي توصلت إلى أن البحث العلمي له دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة.

وكذلك دراسة فائز (2009) التي توصلت إلى العلاقة بين التعليم والبحث العلمي وأثر ذلك على التنمية في سورية.

كما تعارضت هذه الدراسة مع دراسة أبو راس (2016) والتي أوضحت عن عدم وجود علاقة بين البحث العلمي والتطوير أو التمويل لأنشطة البحث العلمي.

2.5. عرض نتائج السؤال الثاني: والذي ينص: هل هناك فروق بين الأساتذة الجامعيين في تمويل البحث العلمي لتحقيق التنمية تبعا لمستواهم العلمي؟ ولاختبار صحة هذا التساؤل قمنا باستخدام تحليل التباين الأحادي (one way anova) لدراسة الفروق بين مستويات الأساتذة العلمية ، حيث أسفرت النتائج كما هو موضح في الجدول أسفله على ما يلي:

جدول رقم (05): يوضح تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروق تبعا للمستويات العلمية

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة
البحث العلمي	بين المجموعات	2	52.80	26.40	7.64	دال عند 0.001
	داخل المجموعات	79	272.80	3.45		
	المجموع	81	325.61			
التنمية	بين المجموعات	2	41.12	20.56	4.24	دال عند 0.001
	داخل المجموعات	79	382.39	4.84		
	المجموع	81	423.52			

نلاحظ من خلال بيانات الجدول الخاصة بتمويل البحث العلمي أن هناك فروق بين مستويات الأساتذة العلمية بقيمة (ف) وقدها (7.64) وعند مستوى الدلالة (0.001). كما يوجد كذلك فروق في تحقيق التنمية بقيمة (ف) وقدها (4.24) وعند مستوى الدلالة (0.01).

جدول رقم (06): يوضح نتائج اختبار(scheffe)

التنمية			
الدرجات العلمية	أستاذ محاضر"أ" م=6.07	أستاذ محاضر"ب" م=6.45	أستاذ مساعد م=4.73

أستاذ مساعد ن=22			--
أستاذ محاضر"ب"ن=33	1.72* دال عند 0.02	--	
أستاذ محاضر"أ" ن=27	--		
البحث العلمي			
الدرجات العلمية	أستاذ محاضر"أ" م=6.07	أستاذ محاضر"ب" م=6.45	أستاذ مساعد م=4.73
أستاذ مساعد ن=22			--
أستاذ محاضر"ب"ن=33	2.00* دال عند 0.001	--	
أستاذ محاضر"أ" ن=27	--		

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك فروق دالة عند متغير التنمية بين مستوى أستاذ محاضر"أ" وأستاذ محاضر"ب" بقيمة قدرها (1.72) وعند مستوى دلالة (0.02)، ولصالح مستوى أستاذ محاضر "أ" بمتوسط قدره (6.07).

كما نلاحظ أيضا أن هناك فروق دالة عند متغير البحث بين مستوى أستاذ محاضر"أ" وأستاذ محاضر"ب" بقيمة قدرها (2.00) وعند مستوى دلالة (0.001)، ولصالح مستوى أستاذ محاضر "أ" بمتوسط قدره (6.07). وهذا يدل على أن الأساتذة من مستوى أستاذ محاضر "أ" أكثر وعيا بقيمة التمويل في تحقيق التنمية المستدامة.

6. خاتمة:

إن ما تحتاجه التنمية المستدامة هو ليس الكم الهائل من الحاصلين على الشهادات الجامعية فقط، بل بحاجة إلى الأفراد الواعين لأهمية التنمية المستدامة وكيفية المساهمة في تحقيقها وذلك بطبيعة الحال بتوفير التمويل و الإنفاق اللازم لمعالجتها لشتى مشاكل التنمية. ويتيح البحث العلمي أساليب كثيرة ومختلفة تساعد على تحقيق التنمية المستدامة وتلبي احتياجاتها للمساهمة في إيصال أبعادها إلى أكبر شريحة من المجتمع.

في ضوء نتائج الدراسة الحالية يوصي الباحث بما يلي:

- تحسين ظروف الأستاذ الجامعي ليخلو ذهنه من كل مشاكل الحياة العادية، ويتفرغ لدوره كباحث علمي يشارك في التنمية.

- حرص الباحث على الحضور والمشاركة بأبحاث علمية في المؤتمرات والندوات، والتي لها علاقة بمجال تخصصه العلمي، لتطوير و تنمية أدائه الأكاديمي.
- أن يكون البحث العلمي جزءاً رئيساً من سياسة الدولة في الإصلاح والارتقاء بالمجتمع.
- المراجعات المنتظمة لحاجات التدريب والتطوير والتنمية والشفافية لدى العاملين جميعاً.
- توظيف ثورة المعلومات والاتصالات والتقنية، وما أحدثته من تحولات جوهرية، خاصة في إعداد وتنمية الموارد البشرية ونوعياتها، وإحداث نوعيات جديدة من العمل.
- تفعيل دور القطاع الخاص وتعزيز روابطه بالجامعة من خلال عملية التمويل للبحوث العلمية.

7. المراجع:

- عبد المجيد مروان إبراهيم، (2000)، **أسس البحث العلمي**، مؤسسة الوراق، الأردن.
- ربحي مصطفى عليان، (2001) ، **البحث العلمي**، بيت الأفكار الدولية، الأردن .
- عبد الله محمد الشريف، (1996)، **مناهج البحث العلمي**، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر .
- العوفية بن زكورة وميمونة بن سالم (2016)، **دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة**، (المجلة المغاربية للاقتصاد والتسيير – العدد03 –ص59-69 زيارة الاثنين 11 ماي 2020، على شبكة الإنترنيت:www.platform.almanhal.com
- زينة محمدفائز (2009) ، **دراسة العلاقة بين التعليم العلمي وأثره على التنمية في سورية**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية). زيارة الاثنين 11 ماي 2020، على شبكة الإنترنيت: https://alraziuni.edu.ye/
- بلال جواد أبو راس (2016)، **دور تمويل البحث و التطوير في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين**، رسالة ماجستير في الاقتصاد. الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين) زيارة الاثنين 11 ماي 2020، على شبكة الإنترنيت: https://search.emarefa.net
- عبد الفتاح خضر (1992)، **أزمة البحث العلمي في الوطن العربي**، مكتبة عبد العزيز العامة، الرياض السعودية .
- عاصم علي شحادة (2012)، **تمويل البحث العلمي و أثره في التنمية البشرية**، المستقبل العربي. زيارة الاثنين 11 ماي 2020 على شبكة الإنترنيت: irep.iium.ed.my
- آية عبد الله أحمد النويهي (2014). **دور الجامعات في تقدم البحث العلمي وأثره علي المجتمع**، المركز الديمقراطى العربى زيارة الاثنين 11 ماي 2020، على شبكة الإنترنيت/http://democraticac.de